V

أ. د . شكري المبخوت (عميد كلّية الآداب، منّوبة، تونس) :
-الاستدلال البلاغي. ط1 /2006 . دار المعرفة للنّشر وكليّة الآداب والفنون والإنسانيّات، منّوبة /تونس في 222 ص.
-تقديم أ.د محمد صلاح الدّين الشريف.

هذا كتاب في الاستدلال.

والاستدلال وإن كان من معناه طلب الدّليل بحيث يكون المطلوب عند الطلب غير حاصل بالضرورة، فإنّه لفظ جار في ما وقع به الدليل. ومهما يكن تصنيف الفلاسفة للأدلّة فالاستدلال في الأصل قول كأخبر واستخبر واستفسر واغتاب. فجميعها أعمال قوليّة تصدر من فاعلها لأجل ما فيها من الطلب أو اقتضاء اللفظ .

ولّما تُرك منه الطلبِ للجعل والاتّخاذ لم يخلُ من اقتضاء النطق. فلم يكن الاستدلال بجعل الشيء دليلَ آخر، بقدر ما هو جعل القول دليلا على قول آخر. أمّا الأشياء فهي مواضيع الأقوال تقع فيها موقع المفعول بادّعاء المتكلّم كون بعضها دليل بعض. فليست الأشياء في جوهرها بدالّة على شيء وإن جعلَ القولُ بعضها لازما عن بعض. ولا عبرة في الأصل بصدق القول أو إصابة الطلب أو حسن الجعل. فهذه ثلاثة تكون على ألف وجه. فاستدلالك حاصل في صدقك وكذبك، وهو قائم عند طلبك قيام كلّ إنشاء، وهو عند الجعل حاصل ولو بجعلك الشيء بلا مناسبة دليلا على ما اتّفق لك .

ولّما كانّ العلم بالشيء قولٌ فيه، ولم يكن منع المعرفة والسكوت عنها من العلم في شيء، صارت الأقوال بأشكالها وصور وقوع بعضها بإزاء بعض صورا للعلم الصّادق. ولم تزل كذلك حتى صار منطق القائلين في العلم منطق العقل الحكيم . وإنّك لو تدبّرت الأمور على ما تجري لما وجدت العقل حكمة بالضرورة، إلاّ أن تكون الحكمة توخّي العلم في مقام العلم، وتجنّب العلم في مواطن الجهل، وإجادة الهذر

في مقام الهزل، وارتكاب الكذب إذا جدّ الجدّ، والتواضع على الحقّ إذا صادف غيابَه حاجةُ النّاس إليه. فهذا هو المعتاد في أغلب ما نصدر من أقوال. وعليه الجزم والأمر والسؤال والاستدلال.

لكنّ هذا اللّفظ لكثرة ما جرى في تحقيق الحقائق وإقامة المعارف قد صار وكأنّه من ألفاظ الفلاسفة وحكر على أهل المنطق من العلماء. وصار البرهان القاطع المستمدّ من الحجاج المعاند وكأنّه قائم بذاته صورة للعقل. ولو صحّ هذا الادّعاء لكنّا كالآلة بلا روح.

فالبشر بشرّهم وخيرهم وجدّهم وهزلهم وصدقهم وكذبهم على حدّ سواء يتوقون إلى الصواب ويركبون الهوى. وعلى ذلك أقوالهم الحاجبة لما في نفوسهم والمنبئة بما في عقولهم في نفس الآن.

ولولا أنّ هذا الكتاب الذي بين يديك ساع إليك بما أقرّه النحاة من الاستدلال في جميع أجناس القول، لتركت تقديمه، أو سعيت على خلافه. بيد أنّه ماض في تتبّع المفهوم ونشأته عند الجرجاني، ثم تبلوره- بعد الرّازي- في المفتاح وتلخيصه وعند شرّاحه.

إنّ لفظة الاستدلال وإن لم ترد في دلائل الإعجاز إلاّ مرّة واحدة، فمفهومه كالبذرة مزروعة في مفهوم " معنى المعنى" إذ هو الرابطة بين الأول والثاني، فكأنّ الثاني بدلالته على الأوّل كانت دلالته استدلالا نحويّا عليه. ولعلّ الجرجاني ما كان متجنّبا للفظ، ملحّا على كون المعاني من النظم الذي هو توخّي معاني النحو في معاني الكلم، إلاّ لكونه كالسّيرافي يرى المعاني المستخرجة للصدق مشتقة من معاني الوضع التي في النحو، وتنتج عن نسب عقليّة تولّد الحقيقة توليدها للمجاز.

وقد كنت أظنّ أنّ السكاكي، في نحوه المسمّى عند الناس بلاغة ، قد انتهج سبيل الجرجاني في نحوه بلا واسطة، حتّى جاء صاحب هذا الكتاب يعلمنا بوقوع الرازي علما بين العلمين، معه تحدّد أنّ معنى دلالة الثاني على الأوّل على سبيل الالتزام

لا التضمّن ولا المطابقة. فإن صحّ هذا الرأي، فكأني بالرازي مستفيد بمجهود المتكلّمين والنحاة والمناطقة من صنف الغزالي ومن شاهه في جعل النظر في أصناف الدلالة الثلاثة نظرا لغويّا. والحقّ أنّ الرواقيين، قبل العرب، قد مهّدوا الطّريق بجعل العلامة الدّالّة على مدلولها فاصلا بين اللفظ والشيء على خلاف النسق الشائع الموروث عن أرسطو.

وإذا علمنا أن الرازي هو الذي أخذ معنى المعنى فجعل اللّزوم فيه رابطا بين هذين المعنيين المتراتبين، صار إلحاح السكاكي على الملازمات بين المعاني نضجا لفكرة منشؤها الجرجاني، لكنها امتداد لمشروع نحويّ قديم يرجع المنطق إلى بلاغة النحو. فكأنّ السّكاكي في استعماله اللزوم نهجا في تفسير وجوه البيان لم يتبنّ ألفاظ المناطقة إلاّ ليدرج الاستدلال في مدارج النحو بجعله تمام علم المعاني الذي هو تمام علم النحو. والمؤذن بذلك أنّ السكاكي في الاستدلال ترك ألفاظ المناطقة من قضية وموضوع ومحمول وغيرها إلى ألفاظ النحاة كالجملة والمبتدإ والخبر، وألحّ ، وبعده تلامذته، على أنّ جملة الشرط في الاستدلال قيد للإسناد كالمفاعيل كلّها. فكأنّ الاستدلال في المعاني منهج في جنس من الخطاب البلاغي، وهو في الآن نفسه رابط بين وجوه البيان ووجوه البديع أيضا.

فهذه الآية **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾** آية أدرجت عند المتأخّرين في المذهب الكلامي من وجوه علم البديع. أقبل عليها الباحث صاحب هذا الكتاب ليبيّن قوّتها في الحجاج، وحسن الاستدلال، ببيان كونها آية دالّة على نفي الشرك والفساد، منتصرة إلى التوحيد بفضل ما فيها من معاني النحو المختزلة لقواعد طبيعيّة في العقل سجّلتها الأشكال النحويّة المجرّدة قبل انتباه المناطقة إليها وادّعائهم نزولها من العقل مباشرة بغير وساطة النحو .

من الواضح أنّ فصول هذا الكتاب فصول تدافع عن أطروحة واحدة بمنهج واحد يسعى إلى غاية واحدة.

لم يجاوز المؤلف في فصوله ما بين الجرجاني والدّسوقي. ولكنّه أشار في مواطن عدّة أنّه يقرأ البلاغة العربية باعتبارها مشروعًا نحويا، وفي رأيي أنّ هذا المشروع يسعى

إلى جعل المنطق فرعًا منها، وأنّه بدأ ظاهريّا بالمبرّد قبل السيرافي وواصله السكاكي عن الجرجاني، وأبدع فيه هؤلاء الشرّاح النحاة البلاغيون المناطقة الذين أناروا العلم في ظلمات الانحطاط.

والغريب أنّ ما وصل إليه العرب القدماء من فهم للخطاب وأجناسه، ومنها الاستدلال، عن طريق النحو الساعي إلى ابتلاع المنطق ، وقع مثيله المناظر له على وجه أحسن وبعمق أكبر عند أهل الغرب. إلاّ أنّهم يدخلون الخطاب وأجناسه، ومنها الحجاج، من باب المنطق الساعي إلى ابتلاع النحو. فيالها من مفارقة تشحذ الذهن، وتثري العلم، وتدعو إلى التأمّل والمناقشة. ولعمري إنّ هذه أمور لا تكون بالانزواء، والخروج بثقافتنا عن التّاريخ.

وها هنا قطرة من فضائل هذا الكتاب. فالباحث يحسن النظر في قراءة التراث بتنــــزيله في تاريخ الثقافة الإنسانية دون ادّعاء ولا تكلّف ولا إسقاط. فهو أصيل في فكره. والأصالة تبدأ من الإقرار بوجود الذّات في زمن وجودها، لا بقطعها عن حاضرها وجعلها منبتّة كالرميم في ماض سحيق.